

Distr.  
GENERAL

A/50/956  
6 June 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ٤٥ من جدول الأعمال

### الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام  
إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، المبرم في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ بين لجنة السلم الرئاسية، التابعة لحكومة غواتيمالا، والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (انظر المرفق). وقد أقيمت مراسم التوقيع بوزارة الخارجية المكسيكية في حضور السيد أنخيل غوريا، وزير الخارجية، وشخصيات أخرى من بينها كبار المسؤولين بالبلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلم الغواتيمالية (إسبانيا، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك، النرويج، والولايات المتحدة الأمريكية)، وممثلو جمعية المجتمع المدني وشخصيات غواتيمالية أخرى.

وهذا الاتفاق، الذي هو ثمرة مفاوضات مكثفة بدأت منذ عام مضى، يتضمن مجموعة شاملة من التعهدات المتعلقة بعدة قضايا حاسمة بالنسبة لإقامة سلم دائم وتحقيق تنمية مستدامة في غواتيمالا. وعلى أساس مفهوم مشترك مؤداه أن تسوية النزاعات لا يمكن عزلها عن إحداث تغيير ضخم في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، اتفق الطرفان على طائفة عريضة من التدابير الرامية إلى توسيع نطاق المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات، وإقامة هيكل زراعي أكفأ وأكثر إنصافاً، وتحديث الإدارة العامة، وتحقيق زيادة مطردة في الإيرادات العامة. ومما يتفق وتوجه الأمم المتحدة، أن مفهوم تعزيز المشاركة الاجتماعية في جميع جوانب التنمية - الذي يعتبر محور الاستراتيجيات المبينة في الاتفاق - هو مفتاح إحقاق العدالة الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي مطرد. والاتفاق يعد تجسيدا لقائمة اهتمامات تتعلق بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية وتحظى بتأييد واسع في غواتيمالا. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦، تم عرض نص الاتفاق على جمعية المجتمع المدني للموافقة.

وبتوقيع الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، تكتسب عملية السلم في غواتيمالا قوة دافعة جديدة. كما روعي وقف الأعمال العسكرية الهجومية، الذي أعلنه الطرفان. كذلك، فإن توقف الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي عن ممارسته جباية "ضريبة الحرب"، اعتباراً من ٦ أيار/مايو، سيعمل على توسيع نطاق التأييد لعملية السلم داخل غواتيمالا. ومن جهة أخرى، فإن إحراز تقدم في المفاوضات سيعمل، بدوره، على تيسير النضال المرير ضد ظاهرة الإفلات من العقاب، وهو ما تعهدت به حكومة الرئيس أرسو. كما أن تحسين فرص التبكير بإقامة السلم سيزيد من أثر وفعالية ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا من أنشطة تتعلق بالتحقق وبناء المؤسسات. وفي بيان عام صادر في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، هنأت الطرفين على ما أنجزاه، وشجعتهما على تحقيق مزيد من التقدم على أساس هذه التطورات الإيجابية في معرض بحثهما البند التالي على جدول الأعمال التفاوضي، ألا وهو "تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي". وسوف تبدأ هذه العملية يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في مدينة مكسيكو.

وسوف يدخل الاتفاق حيز النفاذ بتوقيع الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيء ودائم، الذي سيكون تويجا للمفاوضات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبناء على طلب الطرفين، ستعمد البعثة عندئذ، رهنا بموافقة جهاز الأمم المتحدة المختص، إلى توسيع نطاق أنشطتها لتشمل التحقق من جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ورغم أن شمولية هذه الاتفاقات ستجعل من التحقق مهمة معقدة للغاية، فإن التجربة تبين أن وجود بعثة التحقق هو عامل رئيسي في العملية العريضة المتعلقة ببناء السلم وتوطيد دعائم الديمقراطية في غواتيمالا. لذلك، أعتزم أن أوصي، في حينه، بتمديد ولاية البعثة، بناء على طلب الطرفين، وبتزويد البعثة بما يلزمها من قاعدة مالية سليمة لمواصلة إسهامها الحاسم في عملية السلم.

وسوف يكون دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات السلم إسهاماً رئيسياً آخر في توطيد دعائم السلم والديمقراطية في غواتيمالا. كما أن شمولية الاتفاقات - إلى جانب محدودية المساعدة الخارجية المتاحة، وتطلعات شعب غواتيمالا إلى ما سيجلبه السلم من فوائد عاجلة ملموسة - سوف تقتضي مضاعفة جهودنا، بالتعاون الوثيق مع حكومة غواتيمالا، الرامية إلى تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لمطالب التحقق وبذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية للمعاونة على تنفيذ الاتفاقات. ولكفالة اتباع نهج متكامل، وجهت دعوة لعقد اجتماع لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهيئاتها وبرامجها المختصة، يرأسه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لمناقشة كيفية عمل أجهزة منظومة الأمم المتحدة معاً، على أكمل وجه، في هذا المسعى.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

## المرفق

الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة  
الزراعة، المبرم في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ بين لجنة السلم  
الرئاسية التابعة لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري  
الوطني الغواتيمالي

إن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (المشار إليهما فيما بعد باسم "الطرفان")،

### إذ يضعان في اعتبارهما،

أن السلم الوطيد والدائم يجب أن يتأسس على تنمية اجتماعية واقتصادية موجهة نحو تحقيق الصالح العام وتلبي احتياجات السكان كافة،

أن هذا أمر ضروري للتغلب على أوضاع الفقر والفقر المدقع والتمييز والتهميش الاجتماعي والسياسي، وهي أوضاع تعرقل وتشتت مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلد، وتشكل مصدرا من مصادر النزاع وعدم الاستقرار،

أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقتضي توافر العدالة الاجتماعية، باعتبارها إحدى دعائم الوحدة الوطنية والتضامن الوطني والنمو الاقتصادي المستدام، الذي يعد شرطا لازما للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية للسكان،

أن من الضروري اتباع استراتيجية ريفية متكاملة تيسر حيازة المزارعين للأراضي وسائر الموارد الإنتاجية، مما يوفر الضمان القانوني ويساعد على تسوية المنازعات،

أنه من أجل تفجير الطاقات الانتاجية للمجتمع الغواتيمالي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، يلزم أن تشارك كافة قطاعات المجتمع، مشاركة فعالة، في تحديد كيفية تلبية احتياجاتها، ولا سيما في تحديد السياسات العامة التي تعنيها،

أن على الدولة أن تصبح ديمقراطية من أجل زيادة إمكانيات المشاركة هذه، وأن تدعم ككيان موجّه للتنمية الوطنية، وككيان تشريعي، كمصدر للاستثمار العام، وكجهة تقديم خدمات، وكجهة تعزيز للمواءمة الاجتماعية وتسوية المنازعات،

أن هذا الاتفاق يسعى إلى إقامة أو تعزيز الآليات وتهيئة أو تعزيز الأوضاع التي تكفل تحقيق مشاركة فعالة للسكان وتساعد على تحقيق الأهداف ذات الأولوية لجهود الحكومة الرامية إلى إرساء أسس هذه التنمية القائمة على المشاركة،

أن تطبيق هذا الاتفاق يجب أن يكفل أن تتصدى جميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلد، بصورة تضامنية ومسؤولة، للمهام العاجلة المتعلقة بمكافحة الفقر والتمييز والامتيازات، بما يجعل غواتيمالا دولة تنعم بالوحدة والازدهار والعدل ويكفل حياة كريمة لسكانها كافة،

يتفقان على ما يلي:

#### أولا - إحلال الديمقراطية وتحقيق التنمية القائمة على المشاركة

##### ألف - المشاركة والمواطنة الاجتماعيتان

١ - توطيدا لدعائم ديمقراطية حقة فعلية قائمة على المشاركة، ينبغي أن تكون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديمقراطية وقائمة على المشاركة، بحيث تشمل: (أ) المواطنة والحوار بين الجهات المنفذة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، (ب) المواطنة بين هذه الجهات وسلطات الدولة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وأنشطة التنمية، (ج) المشاركة الفعالة للمواطنين في تحديد احتياجاتهم وترتيبها حسب الأولوية وتحديد كيفية تلبيتها.

٢ - فزيادة المشاركة الاجتماعية تعد حصنا منيعا ضد الفساد والامتيازات وانحرافات التنمية واستغلال السلطة الاقتصادية والسياسية بما يضر بمصالح المجتمع. لذلك، تعتبر المشاركة الاجتماعية أداة للقضاء على الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

٣ - وفضلا عن كونها عاملا من عوامل إحلال الديمقراطية، فإن مشاركة المواطنين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا غنى عنها لزيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي، ولتحقيق قدر أكبر من المساواة في توزيع الثروة، ولتقييم القدرات البشرية. كما أن مشاركة المواطنين تكفل شفافية السياسات العامة وتوجيهها نحو تحقيق الصالح العام لا المصالح الشخصية، وحماية مصالح الفئات الأشد استضعافا حماية فعالة، وكفاءة تقديم الخدمات، فضلا عن تحقيق التنمية المتكاملة للفرد.

٤ - وانطلاقا من هذه الروح - وتمشيا مع الاتفاقيين المبرمين بشأن إعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح، وبشأن هوية وحقوق السكان الأصليين - يتفق الطرفان على أهمية إقامة آليات، أو تعزيز القائم منها، بما يهيئ للمواطنين وشتى الفئات الاجتماعية فرصة الممارسة الفعلية لحقوقهم

والمشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشتى الأمور التي تمس مصالحهم، مع المراعاة التامة للضمير والتحلي بروح المسؤولية في أداء الالتزامات الاجتماعية، فردية كانت أو جماعية.

٥ - ويقتضي تعزيز المشاركة الاجتماعية تهيئة فرص أكبر أمام السكان المنضمين إلى نقابات أو اتحادات في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعني تسهيل وتشجيع كافة أشكال النقابات والاتحادات التي ينضم عليها السكان والتي تعبر عن المصالح المختلفة. والمشاركة الاجتماعية تقتضي، بشكل خاص، الكفالة التامة والفعالة لحق عمال المدن والريف والمزارعين في المشاركة - ككيانات نقابية - في عمليات المواءمة مع قطاع أرباب الأعمال أو على الصعيد الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين إصدار أحكام تشريعية وإدارية عاجلة لمنح صفة الشخصية القانونية، أو أي شكل من أشكال الاعتراف القانوني، للتنظيمات التي تلتزم بذلك.

٦ - وهذا يعني أيضاً ضرورة بذل جهد ضخم لتهيئة مناخ تسوده المواءمة وتحسين المهارات في اتحادات أرباب الأعمال والنقابات العمالية وغيرها، من أجل زيادة قدرة هذه الاتحادات والنقابات على وضع المقترحات والتفاوض والأداء الفعال لحقوقها وواجباتها المتأصلة في المشاركة الديمقراطية.

#### المواءمة

٧ - تعتبر المواءمة الاجتماعية على الصعيد الوطني، وعلى صعد الإدارات والمجتمعات المحلية والوحدات الانتاجية في الريف والمدن، أمراً ضرورياً لتنشيط وموالة الحركة الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على هياكل الدولة أن تطوع نفسها لأداء هذا الدور المتعلق بالمواءمة والتوفيق بين المصالح، وذلك كيما تتمكن من العمل بكفاءة وفعالية تدعيماً للتطوير الانتاجي، والقدرة على التنافس، وتعزيز النمو الاقتصادي، وكفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

#### المشاركة على الصعيد المحلي

٨ - بالنظر إلى أن سكان محافظة أو بلدية ما - من أرباب أعمال أو عمال أو تعاونيين أو سلطات ممثلة للمجتمعات المحلية - هم في وضع أفضل لتحديد التدابير التي تنفعهم من التي تضرهم، فإن من الواجب اتخاذ مجموعة من التدابير التي تؤسس لامركزية صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي - مع تفويض حق للموارد الاقتصادية الحكومية والسلطة التداول والبت، محلياً، في تخصيص الموارد، وفي شكل تنفيذ المشاريع، وفي أولويات وخصائص البرامج أو الإجراءات الحكومية. وبهذه الصورة، يتسنى للأجهزة الحكومية أن تؤسس إجراءاتها على المقترحات المنبثقة عن التوفيق بين مصالح مختلف مذاهب الرأي في المجتمع.

٩ - وبهذا الاتفاق، تلتزم الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة السكان في شتى جوانب الإدارة العامة، بما فيها سياسات التنمية الاجتماعية والريفية. ويُنْتَظَر من مجموعة الإصلاحات هذه أن تزيل الهياكل التي تولد منازعات اجتماعية، وتقيم محلها علاقات تكفل توطيد السلم، كتعبير عن حالة التعايش في وئام، وترسيخ دعائم الديمقراطية، باعتبارها عملية نشطة قابلة للتطوير، يمكن في ظلها

إحراز تقدم في مشاركة شتى الفئات الاجتماعية في تحديد الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.

١٠ - ولزيادة إمكانيات مشاركة السكان، مع زيادة قدرة الدولة على العمل، تتعهد الحكومة بما يلي:

#### المجتمعات المحلية

(أ) العمل على إصلاح قانون البلديات بما يجعل تعيين نواب رؤساء البلديات يتم عن طريق رؤساء البلديات، في اجتماع علني؛ مع مراعاة مقترحات الأهالي؛

#### البلديات

(ب) تعزيز المشاركة الاجتماعية في إطار الاستقلال الذاتي للبلديات، مع دعم عملية تحقيق اللامركزية حتى مستوى المجالس البلدية، بما يحقق زيادة في الموارد التقنية والإدارية والمالية؛

(ج) القيام، في غضون فترة وجيزة وبالتنسيق مع الاتحاد الوطني للمجالس البلدية، بوضع وتنفيذ برنامج لتحسين المهارات على مستوى البلديات، يكون بمثابة إطار للجهود الوطنية والتعاون الدولي في هذا الشأن. وينتظر أن ينصب اهتمام البرنامج المذكور على إعداد هيئة موظفين، على مستوى البلديات، متخصصة في تنفيذ المهام الجديدة الخاصة بكل بلدية والمنبثقة عن عملية تحقيق اللامركزية، مع التركيز على المهام المتعلقة بالأراضي، وتسجيل الأراضي، والتخطيط على مستوى البلديات، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة المشاريع، وزيادة كفاءة المؤسسات المحلية كيما تتمكن من المشاركة بفعالية في تحديد كيفية تلبية احتياجاتها؛

#### المحافظات

(د) حض البرلمان على إدخال إصلاحات على قانون "الحكم المحلي على صعيد محافظات الجمهورية" بما يجعل تعيين المحافظين يتم عن طريق رئيس الجمهورية، مع مراعاة المرشحين الذين يقترحهم الممثلين غير الحكوميين لمجالس التنمية بالمحافظات؛

#### الأقاليم

(هـ) تفويض الأقاليم سلطة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية للسكان الأصليين، وكفالة المشاركة التامة لتنظيمات السكان الأصليين في تصميم هذه العملية وتنفيذها؛

#### شبكة مجالس التنمية الحضرية والريفية

(و) اتخاذ التدابير التالية، بالنظر إلى الدور الرئيسي لمجالس التنمية الحضرية والريفية في كفالة وتعزيز وضمان مشاركة السكان في تحديد الأولويات المحلية والمشاريع والبرامج العامة، وفي تكامل السياسة الوطنية للتنمية الحضرية والريفية:

١١' معاودة إنشاء المجالس المحلية للتنمية؛

١٢' الحض على إصلاح قانون مجالس التنمية الحضرية والريفية من أجل توسيع نطاق القطاعات المشاركة في مجالس التنمية بالمحافظات والأقاليم؛

١٣' كفالة التمويل اللازم لشبكة المجالس.

#### باء - مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١١ - لا غنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غواتيمالا عن المشاركة الفعلية للمرأة. ومن واجب الدولة تعزيز القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٢ - وإقرارا بمساهمة المرأة - التي لا تقدر تقديرا كافيا - في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الجهود التي تبذلها من أجل تحسين المجتمع، يتفق الطرفان على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الحكومة بمراعاة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمرأة في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإنمائية، كما تتعهد بتدريب موظفي الحكومة على التحليل والتخطيط في هذا المجال، بحيث يشمل ذلك ما يلي:

(أ) الإقرار بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق بالنسبة للسكن والعمل والإنتاج والحياة الاجتماعية والسياسية، وكفالة منحها نفس الإمكانيات التي تمنح للرجل، وخاصة فيما يتعلق بمنح القروض وتخصيص الأراضي وسائر الموارد الإنتاجية والتكنولوجية؛

#### التعليم والتدريب

(ب) كفالة المساواة بين المرأة والرجل في فرص وشروط الدراسة والتدريب، وكفالة إسهام التعليم في محو أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في المناهج الدراسية؛

#### الإسكان

(ج) كفالة حصول المرأة على مسكن ملائم، على قدم المساواة مع الرجل في الشروط، مع إزالة القيود والمعوقات التي تحد من إمكانيات المرأة بالنسبة للاستئجار والاقتراض والبناء؛

الصحة

(د) تنفيذ برامج صحية وطنية متكاملة للمرأة تكفل تقديم خدمات ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات الصحية، والوقاية من الأمراض، والعناية الطبية؛

العمل

(هـ) كفالة حق المرأة في العمل، مما يقتضي:

- ١' التشجيع، بشتى الوسائل، على التدريب التأهيلي للعمل بالنسبة للمرأة؛
- ٢' تعديل تشريعات العمل بما يكفل المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والفرص؛
- ٣' الاعتراف بالمرأة - في مجال الأنشطة الريفيه - كعاملة زراعية يستحق عملها أن يُقدَّر وأن تُؤجر عليه؛
- ٤' إصدار تشريعات تحمي حقوق المرأة العاملة في القطاع الخاص، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوى المناسب للأجور، وساعات العمل، والاستحقاقات الاجتماعية، واحترام كرامتها؛

إقامة النقابات والاتحادات والمشاركة

- (و) كفالة حق المرأة في إقامة نقابات واتحادات وفي المشاركة، على قدم المساواة مع الرجل في الشروط، في مواقع السلطة وصنع القرار بأجهزة السلطة المحلية والإقليمية والوطنية؛
- (ز) تشجيع مشاركة المرأة في إدارة شؤون الحكم، ولا سيما في وضع الخطط والسياسات الحكومية وتنفيذها والإشراف عليها؛

التشريعات

(ح) تنقيح التشريعات الوطنية وأحكامها بما يكفل القضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبما يكفل أيضا الوفاء بالالتزامات الحكومية الناشئة عن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانيا - التنمية الاجتماعية

١٤ - من واجب الدولة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وتوجيهها وتنظيمها بأسلوب يكفل - بمشاركة المجتمع ككل - الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الخدمات الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية. ومن أجل تحقيق النمو، ينبغي أن توجه السياسة الاقتصادية نحو الحيلولة دون ظهور حالات حرمان اجتماعي



واقصادي، مثل البطالة والفقر، ونحو تحقيق أقصى قدر ممكن من مزايا النمو الاقتصادي لجميع أبناء غواتيمالا. ولتحقيق الرفاهية لأبناء البلد كافة، ينبغي أن تعمل السياسة الاجتماعية على تعزيز التنمية الاقتصادية، عن طريق تأثيرها على الإنتاج والكفاءة.

١٥ - ولإيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية الاجتماعية في غواتيمالا، يتعين التعجيل بالنمو الاقتصادي. والتنمية الاجتماعية، بدورها، لا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مكانته في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، يعتبر رفع مستوى المعيشة، والصحة العامة، والتعليم والتدريب، أسس تحقيق التنمية المستدامة في غواتيمالا.

#### مسؤوليات الدولة

١٦ - على الدولة التزامات لا فكاك منها من حيث إزالة أوجه التفاوت والقصور الاجتماعي، سواء عن طريق توجيه التنمية أو عن طريق الاستثمار العام أو تقديم خدمات اجتماعية شاملة. كما أن على الدولة التزامات محددة، بمقتضى الولاية الدستورية، بكفالة التمتع الفعلي - دون أي تمييز - بالحقوق المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم والمسكن وبسائر الحقوق الاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن إزالة أوجه التفاوت الاجتماعي الموروثة عن الماضي والتي عاشتها غواتيمالا، فضلا عن توطيد السلم، إنما يقتضيان اتباع سياسة حاسمة من جانب الدولة والمجتمع ككل.

#### الاستثمارات الإنتاجية

١٧ - لا يمكن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد أن تعتمد على الأموال العامة أو على التعاون الدولي وحدهما. فهي بحاجة إلى زيادة الاستثمارات الإنتاجية التي تعمل على إيجاد وظائف ذات أجور مجزية. ويحضر الطرفان رجال الأعمال في الداخل والخارج على أن تكون لهم استثمارات في البلد، بالنظر إلى أن توقيع وتنفيذ اتفاق بشأن إقامة سلم وطييد ودائم هما عنصران أساسيان للاستقرار والشفافية يلزمهما الاستثمار والنمو الاقتصادي.

#### النتاج المحلي الإجمالي

١٨ - تتعهد الحكومة باتباع سياسات اقتصادية تستهدف تحقيق نمو مطرد للنتاج المحلي الإجمالي بمعدل لا يقل عن ٦ في المائة سنويا، بما يسمح بتطبيق سياسة اجتماعية متطورة. وفي الوقت نفسه، تتعهد الحكومة باتباع سياسة اجتماعية تستهدف تحقيق الرفاهية لأبناء غواتيمالا كافة، مع إعطاء الأولوية للصحة العامة والتغذية والتعليم والتدريب، والإسكان والنظافة العامة، ولإيجاد فرص عمل إنتاجية بأجور معقولة.

#### الدور الريادي للدولة

١٩ - لتحقيق هذا الهدف وأداء الدور الريادي للدولة في السياسة الاجتماعية، تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) تنفيذ وتطوير الإطار المعياري لإعمال الحقوق الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية عن طريق الهيئات العامة، وعند الاقتضاء، عن طريق هيئات مختلطة أو تابعة للقطاع الخاص، وذلك فضلا عن الاشراف على تنفيذه تنفيذا تاما؛

(ب) تعزيز وكفالة مشاركة كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية القادرة على التعاون في التنمية الاجتماعية، وخاصة في توفير الخدمات الأساسية الشاملة، بحيث تكون هذه المشاركة وفقا للإطار المعياري؛

(ج) كفالة كفاءة الخدمات المقدمة من القطاع العام، مع مراعاة التزام الدولة بتوفير الخدمات العالية الجودة لأفراد الشعب.

٢٠ - ولتلبية الاحتياجات الماسة للسكان، تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار الاجتماعي، وخاصة في الصحة والتعليم والعمل؛

(ب) تعديل الميزانية لصالح الإنفاق الاجتماعي؛

(ج) إعطاء الأولوية للقطاعات المعوزة من المجتمع وللمناطق الأشد حرمانا في البلد، دون إهمال سائر قطاعات المجتمع؛

(د) تحسين ادارة الموارد والاستثمارات العامة عن طريق تحقيق اللامركزية فيها، وعدم تركيزها في موضع واحد، وإلغاء التعقيدات الإدارية التي تواجهها، مع إصلاح آليات تنفيذ الميزانية بما يكفل استقلاليتها في صنع القرار وتسيير الشؤون المالية، بغية تحقيق الكفاءة والشفافية، مع تعزيز آليات الإشراف ومراجعة الحسابات.

#### ألف - التعليم والتدريب

٢١ - للتعليم والتدريب دور رئيسي في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للبلد. وهما عنصران ضروريان لاستراتيجية تستهدف المساواة والوحدة الوطنية، كما أنهما عاملان حاسمان في التطوير الاقتصادي والتنافس الدولي. لذلك، فمن الضروري، إصلاح النظام التعليمي وإدارته، فضلا عن اتباع سياسة حكومية متجانسة ونشطة في مجال التعليم، بما يحقق الأهداف التالية:

(أ) تأكيد ونشر القيم الأخلاقية والثقافية والمفاهيم والسلوكيات التي تشكل دعامة التعايش الديمقراطي الذي يكفل احترام حقوق الإنسان، واحترام التنوع الثقافي لغواتيمالا، واحترام العمل الإبداعي

لأبنائها، واحترام البيئة وحمايتها، فضلا عن احترام قيم وسبل المشاركة والمواطنة الاجتماعية والسياسية لدى المواطنين، وهو ما تنبني عليه ثقافة السلم؛

(ب) الحيلولة دون استمرار الفقر ومظاهر التمييز الاجتماعي والعنصري ضد المرأة، وحالات التمييز الجغرافي، وخاصة بسبب الفجوة القائمة بين الريف والمدن؛

(ج) الإسهام في التقدم العلمي والتكنولوجي، وبالتالي في تحقيق مستويات عالية من الانتاجية، وإيجاد أعداد أكبر من الوظائف، وزيادة دخل الفرد، وبلوغ مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي.

٢٢ - ولتلبية الاحتياجات في مجال التعليم، تتعهد الحكومة بما يلي:

#### الإلتحاق على التعليم

(أ) زيادة الموارد المخصصة للتعليم وزيادة كبيرة. فالحكومة تعتزم زيادة النفقات العامة في مجال التعليم لعام ٢٠٠٠، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من نفقات عام ١٩٩٥. وسوف تتعدل هذه الأرقام المستهدفة صعودا في ضوء تطور الوضع المالي؛

#### تطوير المناهج الدراسية

(ب) تطوير المناهج الدراسية للأهداف المبينة في الفقرة ٢١ أعلاه، على أن يستعان في عملية التطوير هذه بالنتائج التي تتوصل إليها لجنة إصلاح التعليم المنشأة بموجب الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين؛

#### نطاق التغطية

(ج) العمل فورا على توسيع نطاق تغطية خدمات التعليم على جميع المستويات، ولا سيما توفير التعليم القائم على لغتين في الريف، وذلك عن طريق ما يلي:

١٠ إحقاق السكان ممن هم في سن الدراسة في النظام التعليمي، مع كفاية إتمامهم مرحلتي الحضنة والابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي. وتتعهد الحكومة، بصفة خاصة، بتسهيل التحاق جميع السكان ممن تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٢ سنة بالمدارس لمدة لا تقل عن ٣ سنوات، وذلك قبل حلول سنة ٢٠٠٠؛

٢٠ برامج محو الأمية بجميع اللغات الممكنة فنيا، بمشاركة تنظيمات السكان الأصليين المؤهلة لتحقيق هذا الهدف. وتتعهد الحكومة بزيادة نسبة محو الأمية إلى ٧٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠؛

## ٣٠ برامج تعليمية وتدريبية وتكنولوجية للكبار؛

التدريب التأهيلي للعمل

(د) وضع برامج تدريب، بأساليب مناسبة وفعالة، في المجتمعات المحلية والشركات لإعادة تدريب العاملين وتعريفهم بأحدث الابتكارات التكنولوجية، مع الاهتمام بسكان المناطق النائية والمجتمعات الريفية، وذلك بدعم من القطاعات القادرة على التعاون في هذا المسعى؛

التدريب التأهيلي للمشاركة الاجتماعية

(هـ) توفير التدريب بالمؤسسات الاجتماعية، على مستوى البلديات والأقاليم والقطر، تأهيلاً لها للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالإدارة العامة والمساءلة الضريبية والمواثيق؛

برنامج التربية الوطنية

(و) وضع وتنفيذ برنامج قومي للتربية الوطنية، تعزيزاً للديمقراطية والسلام، يؤكد أهمية حماية حقوق الإنسان، وتجديد الثقافة السياسية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وسوف تلتزم مشاركة وسائط الإعلام الجماهيري في هذا البرنامج؛

التفاعل بين المجتمع المحلي والمدرسة، ومشاركة المجتمع المحلي

(ز) العمل - من أجل تشجيع التحاق الأطفال بنظام التعليم واستمرارهم فيه - على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والآباء، مشاركة فعالة، في شتى جوانب الخدمات التعليمية والتدريبية (مثل المناهج الدراسية، وتعيين المدرسين، وتحديد البرامج الدراسي)؛

الدعم المالي

(ح) وضع برامج للمنح الدراسية والإعانات المالية وغير ذلك من الحوافز التي تمكن الطلاب المعوزين من مواصلة الدراسة؛

تدريب مديري المدارس

(ط) وضع برامج للتدريب المتصل للمدرسين ومديري المدارس؛

اللجنة الاستشارية

(ي) القيام - من أجل تصميم عملية إصلاح التعليم وتنفيذها من قبل وزارة التعليم - بإنشاء لجنة استشارية تلحق بالوزارة وتتألف من المشاركين في العملية التعليمية، بمن فيهم ممثلون عن لجنة إصلاح التعليم المنشأة بموجب الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين؛

التعليم العالي والبحث العلمي

(ك) تنحصر مسؤولية التعليم العالي في الدولة، بما تقتضيه من توجيه وتنظيم وتطوير، في جامعة سان كارلوس الغواتيمالية دون سواها. ويعتبر التعليم العالي عاملاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وانتشار الثقافة، وزيادة القدرة التكنولوجية للدولة. وتتعهد حكومة الجمهورية بأن تزود جامعة سان كارلوس، فوراً، بالاعتمادات المالية المخصصة لها بموجب ولايتها الدستورية. ومع الاحترام لاستقلالية الجامعة، يهيب الطرفان بسلطات هذه المؤسسة التعليمية المرموقة أن ينظروا بعين الموافقة في جميع المبادرات الرامية إلى زيادة مساهمتها في تنمية البلد وتوطيد السلم. وتتعهد الحكومة بالأخذ بهذه المبادرات والمساهمات والاستجابة لها. ومن الأهمية البالغة بمكان تطوير المراكز الإقليمية للجامعة وبرامجها الخاصة بالتدريب المهني، مع الاهتمام بالمناطق الأشد فقراً. كذلك، يهيب الطرفان بقطاع الأعمال الحرة أن يكرس مزيداً من الجهود للبحوث التكنولوجية التطبيقية وتنمية الموارد البشرية، مع توثيق علاقات التبادل مع جامعة سان كارلوس؛

#### أخصائيو توسيع نطاق التغطية التعليمية

(ل) تنفيذاً لأحكام الاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، سيُطعّم النظام الوطني للتعليم بأخصائيين في توسيع نطاق التغطية التعليمية ليشمل المجتمعات المحلية، كما ستراعى المناهج الدراسية الخاصة بمجتمعات السكان الأصليين والسكان المشردين.

#### باء - الصحة

٢٣ - يتفق الطرفان على ضرورة تشجيع إصلاح قطاع الصحة الوطني. وينبغي أن يوجه هذا الإصلاح نحو كفاءة الأعمال الفعلية لحق السكان الأساسي في الصحة، دون أي تمييز، وفعالية أداء الدولة - مزودة بالموارد اللازمة - لالتزامها فيما يتعلق بالصحة والرعاية الاجتماعية. وفيما يلي عرض لبعض عناصر عملية الإصلاح هذه:

#### المفهوم

(أ) تستند عملية الإصلاح إلى مفهوم متكامل للصحة (يشمل الوقاية والرعاية والشفاء والتأهيل) وإلى ممارسة إنسانية تضامنية تهتم بالخدمة على جميع مستويات قطاع الصحة العامة بالبلد؛

#### النظام الوطني المنسق للصحة

(ب) من مسؤوليات وزارة الصحة وضع سياسات توفر لكافة سكان غواتيمالا الخدمات الصحية الشاملة. وبتنسيق من وزارة الصحة، يعمل هذا النظام على تضافر جهود المؤسسات العامة - مثل الهيئة الغواتيمالية للضمان الاجتماعي، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية التي لها دور في هذا القطاع - من أجل اتخاذ الإجراءات التي تيسر تعميم توفير الخدمات الصحية الشاملة لسكان غواتيمالا كافة؛

### السكان ذوو الدخل المنخفض

(ج) ستهيء عملية الإصلاح الظروف الكفيلة بتوفير الخدمات الصحية الممتازة للسكان ذوي الدخل المنخفض. وتتعهد الحكومة بزيادة الموارد المخصصة لقطاع الصحة. وتقترح الحكومة العمل، بحلول سنة ٢٠٠٠، على زيادة الإنفاق العام على الصحة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مستوى الإنفاق في عام ١٩٩٥. وسوف ينقح هذا الرقم المستهدف صعوداً في ضوء تطور الوضع المالي؛

### أولويات الرعاية

(د) منح الأولوية لمكافحة سوء التغذية، وتعزيز النظافة العامة والصحة الوقائية، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، وخاصة للأم والطفل. وتتعهد الحكومة بأن تخصص للرعاية الوقائية في الميزانية ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الإنفاق العام على الصحة، كما تتعهد بتقليل معدل وفيات الرضع والأمهات، قبل حلول سنة ٢٠٠٠، بنسبة ٥٠ في المائة من معدل عام ١٩٩٥. كذلك، تتعهد الحكومة بأن تظل منتصرة في حملة القضاء على مرض شلل الأطفال، وأن تنتصر في القضاء على مرض الحصبة بحلول سنة ٢٠٠٠؛

### الأدوية والمعدات واللوازم الطبية

(هـ) ستقوم وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية بتنقيح القواعد والممارسات المعمول بها في مجال إنتاج وتسويق الأدوية والمعدات واللوازم الطبية، كما ستعزز التدابير التي تكفل وفرتها وجودتها وقلتها ثمنها. وفي حالة الأدوية الأساسية أو البديلة التي يكثر عليها الطلب من الجمهور، سيجري دراسة وتطبيق أساليب لشرائها تكفل الشفافية في تسويق الأدوية وضمان جودتها وانخفاض سعرها ضماناً لحسن الخدمات المقدمة؛

### طب السكان الأصليين والطب التقليدي

(و) العمل على زيادة أهمية طب السكان الأصليين والطب التقليدي، مع تشجيع دراستهما وإحياء مفاهيمهما وأساليبهما وممارساتهما؛

### المشاركة الاجتماعية

(ز) تعزيز المشاركة الفعالة للبلديات والمجتمعات المحلية والتنظيمات الاجتماعية (بما فيها التنظيمات النسائية، وتنظيمات السكان الأصليين، والتنظيمات النقابية، وتنظيمات حماية الحقوق العامة، والتنظيمات الإنسانية) في تخطيط إدارة الخدمات والبرامج الصحية وتنفيذها والإشراف عليها، عن طريق الشبكات الصحية المحلية ومجالس التنمية الحضرية والريفية؛

### تحقيق اللامركزية وعدم التركيز في مجال الإدارة

(ح) العمل - من خلال تحقيق اللامركزية في شتى مستويات الرعاية الصحية - على كفاءة وجود برامج وخدمات صحية على مستوى المجتمع المحلي والأقاليم والقطر، وهو ما يعتبر أساس النظام الوطني المنسق للصحة.

### جيم - الضمان الاجتماعي

٢٤ - الضمان الاجتماعي هو وسيلة للتضامن الإنساني تسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي وترسي دعائم الاستقرار والتنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية والسلم. وبموجب الدستور السياسي للجمهورية، تقع مسؤولية تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على عاتق الهيئة الفواتيمالية للضمان الاجتماعي، وهي هيئة مستقلة ذاتيا. ويرى الطرفان ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتوسيع نطاق تغطيتها، وتحسين مزاياها ونوعية خدماتها. ولتحقيق ذلك، ينبغي مراعاة ما يلي:

(أ) كفالة الاستقلالية التامة لإدارة الهيئة، عملا بالمبدأ الدستوري القاضي بالتنسيق مع المؤسسات الصحية في إطار النظام الوطني المنسق للصحة؛

(ب) تقضي اتفاقية منظمة العمل الدولية، التي صدقت عليها غواتيمالا، بأن يشتمل الضمان الاجتماعي على برامج للرعاية الصحية واستحقاقات بالنسبة للمرض، والولادة، والعجز، والشيخوخة، وضرورات البقاء، وإصابات وأمراض العمل، والعمالة، والأسرة؛

(ج) تعزيز وكفالة تطبيق مبادئ الكفاءة والشمول والوحدة والالتزام في عمل الهيئة؛

(د) تعزيز القدرة المالية للهيئة عن طريق نظام للإشراف الثلاثي على الاشتراكات؛

(هـ) تشجيع أشكال جديدة من إدارة الهيئة بمشاركة قطاعاتها التأسيسية؛

(و) دمج الهيئة في النظام المنسق للصحة؛

(ز) تهيئة الظروف الكفيلة بتسهيل شمول جميع العاملين بمظلة الضمان الاجتماعي.

### دال - الإسكان

٢٥ - تقضي الولاية الدستورية بتطبيق سياسة تعطي الأولوية لبناء مساكن شعبية، بترتيبات تمويل مناسبة، حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من الأسر الفواتيمالية من تملك مسكن. وتحقيقا لذلك، تتعهد الحكومة بما يلي:

#### التخطيط

(أ) متابعة تطبيق سياسات تنظيم استغلال الأراضي، متابعة وثيقة، ولا سيما سياسات التخطيط العمراني وحماية البيئة، بحيث يتسنى للفقراء الحصول على مسكن وعلى ما يلزمهم من خدمات في ظل ظروف تتوافر فيها النظافة العامة والاستدامة البيئية؛

المعايير

(ب) تطبيق أحدث معايير الصحة والسلامة في بناء المساكن والإشراف على مراعاتها، والتنسيق مع البلديات لكفالة تجانس المعايير ووضوحها وبساطتها بالنسبة لعمليتي البناء والإشراف، حرصاً على بلوغ مستوى عالٍ من الجودة والسلامة في المساكن؛

العرض من المساكن

(ج) تطبيق سياسة تستهدف زيادة العرض من المساكن في البلد، بما يسهم في زيادة فرص التملك أو الاستئجار - كخيارين سكنيين - أمام القطاعات المنخفضة الدخل من السكان؛

(د) زيادة العرض من الخدمات والخيارات السكنية ومواد البناء العالية الجودة والقليلة التكلفة، مع القيام، في هذا السياق، بتطبيق القواعد التي تمنع احتكار انتاج وتسويق مواد البناء والخدمات السكنية، وذلك بموجب أحكام المادة ١٣٠ من الدستور؛

التمويل والتسهيلات

(هـ) تطبيق سياسات نقدية تستهدف تقليل تكاليف القروض بقدر كبير؛

(و) تعزيز سوق الأوراق المالية وتسهيل إجراءات المضاربة فيها للاستفادة من أرباحها في شراء المساكن، بما في ذلك تقسيط سداد ثمن المسكن الأول والمسكن الثاني، وتسهيل تداول الأوراق المالية من إصدار عمليات الإسكان، بما في ذلك الأسهم العادية والممتازة في الشركات العقارية، وسندات سداد أقساط أثمان المساكن، وشهادات المشاركة العقارية، والخطابات التكميلية، والكمبيالات، وغيرها من المستندات الخاصة بالاستئجار المقترن بخيار التمليك؛

(ز) تصميم آلية دعم مالي مباشر وتطبيقها على الطلب على المساكن الشعبية لصالح الفئات المعوزة، والقيام، من أجل ذلك، بتغذية الصندوق الفواتيميالي للإسكان لزيادة قدرته على تقديم المساعدات المالية للفقراء ولمن يعيشون في فقر مدقع؛

المشاركة

(ح) تنشيط إقامة وتعزيز نظم المشاركة، مثل التعاونيات والمشاريع التجارية الحرة والعائلية، وذلك لكفالة مشاركة المستفيدين في تخطيط وإنشاء المساكن والخدمات؛

فرض الضوابط على استغلال الأراضي

(ط) تعزيز تقنين الأراضي وحيازتها وتسجيلها، لا حول مدينة غواتيمالا فحسب، وإنما كذلك من أجل التنمية الحضرية للبنادر والبلديات، فضلاً عن تنفيذ مشاريع التشييد في القرى والمزارع، وخاصة المساكن الريفية؛



### الالتزام الوطني

(ي) حشد الجهود الوطنية لحل مشكلة الإسكان الضخمة الملحة. وتتعهد الحكومة بأن تخصص لسياسة زيادة عدد المساكن، اعتباراً من عام ١٩٩٧، ما لا يقل عن ١,٥ في المائة من ميزانية الضرائب، مع منح الأولوية لدعم خيارات الإسكان الشعبي.

### هـ - العمل

٢٦ - العمل لا غنى عنه للتنمية المتكاملة للفرد ورفاهية الأسرة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وعلاقات العمل عنصر أساسي من عناصر المشاركة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكفاءة الاقتصاد. وفي هذا الصدد، تعتبر سياسة الدولة في مجال العمل عاملاً محددًا لاستراتيجية تستهدف تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية. ولتنفيذ هذه السياسة، تتعهد الحكومة بما يلي:

### السياسة الاقتصادية

(أ) العمل - من خلال سياسة اقتصادية تستهدف زيادة الاستعانة باليد العاملة - على تهيئة الظروف اللازمة لبلوغ مستويات مطردة من العمالة، مع تقليل نسبة البطالة المقنعة الهيكلية قليلاً حاداً وتيسير ارتفاع الأجور الفعلية للعمال بصورة تدريجية؛

(ب) العمل على اتخاذ تدابير، بالتنسيق مع شتى القطاعات الاجتماعية، ترمي إلى زيادة الاستثمار والانتاجية داخل إطار استراتيجية عامة تستهدف تحقيق النمو والاستقرار والعدالة الاجتماعية؛

### تشريعات حماية العمال

(ج) العمل، خلال عام ١٩٩٦، على تشجيع إحداث تغييرات قانونية وتنظيمية لتنفيذ قوانين العمل والمعاقبة بشدة على انتهاكاتها، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وعدم سداد الأجور، وتعليق الأجور والتباطؤ في سدادها، فضلاً عن ظروف العمل من حيث النظافة الصحية والسلامة وجو العمل؛

(د) تحقيق لا مركزية خدمات التفتيش على أوضاع العمل وزيادتها، بما يزيد من القدرة على مراقبة تطبيق معايير العمل المنصوص عليها في القانون المحلي والمعايير المقررة بموجب اتفاقات العمل الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا، مع الاهتمام، بصفة خاصة، بمراقبة أعمال الحقوق العمالية الخاصة بالمرأة، والعمال الزراعيين المهاجرين والمؤقتين، والخدم، والقَصْر، والمعوقين، وسائر العمال الذين يواجهون أوضاعاً أكثر إجحافاً لا تتوافر لهم فيها الحماية؛

### التدريب المهني

(هـ) تنفيذ عملية تدريب وإعداد مهني دائمة ومتطورة تكفل التدريب على جميع المستويات وتحقق زيادة مقابلة في الانتاجية عن طريق مشروع قانون ينظم التدريب المهني على الصعيد الوطني؛

(و) كفالة تغطية برامج التدريب والإعداد المهني الوطنية لما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ عامل بحلول سنة ٢٠٠٠، مع الاهتمام بالملتحقين بالعمل وبمن هم بحاجة إلى تدريب خاص للتكيف مع الأوضاع الجديدة في سوق العمل؛

#### وزارة العمل

(ز) تعزيز وتطوير وزارة العمل والرعاية الاجتماعية بما يكفل دورها الريادي في السياسات الحكومية المتعلقة بقطاع العمل وكفاءة أدائه في تشجيع العمالة والتعاون العمالي. وتحقيقا لذلك، يلزم ما يلي:

#### المشاركة والمواءمة والتفاوض

'١' العمل على إعادة توجيه علاقات العمل في المؤسسات بتشجيع التعاون والمواءمة بين العمال وأرباب العمل، بما يكفل تنمية المؤسسات تحقيقا للصالح العام، ولا سيما عن طريق إمكانية مشاركة العمال في أرباح المؤسسات التي يعملون بها؛

'٢' التعجيل بإجراءات الاعتراف بالشخصية القانونية للنقابات العمالية؛

'٣' اقتراح إدخال إصلاحات تستهدف سرعة ومرونة الاعتراف القانوني بالأشكال القانونية للتفاوض على تعيين العمال الزراعيين الذين يتم تعيينهم، حتى الآن، عن طريق جهات تعاقدية؛

'٤' تشجيع التعامل عن طريق التفاوض، مع الاهتمام، بصفة خاصة، بتدريب المفاوضين على تسوية المنازعات وتنسيق الجهود لصالح الأطراف المعنية.

#### ثالثا - حالة الزراعة والتنمية الريفية

٢٧ - يعتبر حل مشكلة الزراعة وتحقيق التنمية الريفية أمرين أساسيين لا بد منهما لمواجهة حالة أغلبية السكان، التي تعيش في الريف وتعاني، أكثر من غيرها، من الفقر والفقر المدقع ومن إجحاف مؤسسات الدولة وضعفها. وينبغي أن يستهدف التحول في هيكل ملكية الأراضي واستغلالها دمج سكان الريف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث تشكل الأرض، بالنسبة لمن يفلحونها، قاعدة استقرارهم الاقتصادي وأساس رفاههم الاجتماعي التدريجي وضمان حريتهم وكرامتهم.

٢٨ - والأرض هي محور مشكلة تحقيق التنمية الريفية. فمنذ الفتح الإسباني وحتى اليوم، خلّفت الأحداث التاريخية - التي كانت مأساوية في معظمها - آثارا عميقة في العلاقات العرقية والاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لملكية الأراضي واستغلالها. وأدى ذلك إلى تركيز الموارد في يد أقلية، مقابل فقر الأغلبية، مما عرقل

تنمية البلد ككل. ولا بد من تصحيح هذا الوضع والتغلب عليه، مع العمل على إقامة نظام زراعي أكثر كفاءة وإنصافاً، وتعزيز قدرة كل من له دور، لا من حيث الطاقات الانتاجية فحسب، وإنما أيضاً من حيث ترسيخ الثقافات والقيم التي تتعايش وتتداخل في ريف غواتيمالا.

٢٩ - وسوف تساعد هذه التغييرات على استفادة البلد، استفادة فعلية، من طاقات سكانها، ولا سيما من تراث تقاليد السكان الأصليين وثقافتهم. وحري بالبلد أن يستفيد كذلك من القدرة الهائلة للتنمية الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية للموارد التي أفرزتها ثروتها ومواردها الطبيعية.

٣٠ - وتسوية حالة الزراعة عملية معقدة تشمل جوانب عدة من الحياة الريفية، بدءاً من تطوير أساليب الانتاج والزراعة، وانتهاءً بحماية البيئة، مروراً بتأمين الممتلكات، وسلامة استغلال الأراضي واستخدام اليد العاملة، وحماية العمال، وتوزيع موارد التنمية وعوائدها بشكل أكثر إنصافاً. وهي أيضاً عملية اجتماعية يتوقف نجاحها لا على الدولة فحسب، وإنما أيضاً على تآزر جهود القطاعات النقابية من المجتمع، التي تدرك أن الصالح العام يقتضي التحرر من أساليب الماضي وتحاملاته والسعي نحو أشكال جديدة وديمقراطية من التعايش.

٣١ - وللدولة دور رئيسي وهام في هذه العملية. فباعتبارها موجهة للتنمية الوطنية، ومشرّعة، ومصدراً للاستثمار العام، ومقدماً للخدمات، ومشجعاً للتعاون الاجتماعي وتسوية المنازعات، فإن من الضروري أن تعتمد الدولة إلى مضاعفة وإعادة توجيه جهودها ومواردها تجاه الريف، وأن تشجع باطراد تطوير الزراعة بما يرفع من مستوى العدالة والكفاءة.

٣٢ - ومن جهة أخرى، فإن الاتفاقات التي أبرمت من قبل - بشأن حقوق الإنسان، وبشأن توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح، وبشأن هوية وحقوق السكان الأصليين - تتضمن التزامات تُشكل عناصر لا غنى عنها لاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية الريفية. وتمشياً مع أحكام هذه الاتفاقات، تتعهد الحكومة، بهذا الاتفاق، بالعمل على تطبيق استراتيجية متكاملة تغطي العناصر المتعددة التي تُشكل هيكل الزراعة، والتي تشمل ملكية الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية؛ ونظم وآليات الاقراض؛ والتصنيع والتسويق؛ والتشريعات الزراعية والضمان القانوني؛ والعلاقات العمالية؛ والمساعدة التقنية والتدريب؛ واستدامة الموارد الطبيعية؛ وإقامة نقابات واتحادات لسكان الريف. وتتضمن الاستراتيجية المذكورة العناصر التالية:

#### ألف - المشاركة

٣٣ - حشد قدرة كل من له دور في قطاع الزراعة على تقديم مقترحات واتخاذ مبادرات، بما في ذلك تنظيمات السكان الأصليين، واتحادات أصحاب المشاريع الحرة، ونقابات العمال الزراعيين، والتنظيمات الريفية والنسائية، والجامعات ومراكز البحوث. وتحقيقاً لذلك، فضلاً عما هو منصوص عليه في فصول أخرى من هذا الاتفاق، تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) تعزيز قدرة التنظيمات الريفية - مثل الشركات الزراعية التضامنية، والتعاونيات، والاتحادات الزراعية، والشركات التي يديرها أصحابها والشركات الأسرية - على المشاركة التامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة الأمور التي تعنيهم؛ وإقامة مؤسسات حكومية، أو تعزيز القائم منها - ولا سيما مؤسسات القطاع العام الزراعية العاملة في مجال التنمية الريفية، كيما تشجع هذه المشاركة، ولا سيما المشاركة التامة للمرأة في صنع القرار. وسوف يزيد ذلك من فعالية جهود الدولة واستجابتها لاحتياجات المناطق الريفية. كما سيعمل ذلك، بصفة خاصة، على تعزيز مشاركة مجالس التنمية كإطار للمشاركة في وضع خطط التنمية وخطط استغلال الأراضي؛

(ب) تعزيز وزيادة مشاركة الاتحادات الزراعية، والمرأة الريفية، وتنظيمات السكان الأصليين، والتعاونيات، واتحادات المنتجين، والمنظمات غير الحكومية، في المجلس الوطني للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية، باعتباره الآلية الرئيسية للتشاور والتنسيق والمشاركة الاجتماعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الريفية، وخاصة بتنفيذ هذا الفصل.

#### باء - حيازة الأراضي والموارد الانتاجية

٣٤ - زيادة فرص تملك المزارعين للأراضي وتشجيعهم على الاستغلال المستدام لموارد الأراضي. وتحقيقا لذلك، ستتخذ الحكومة التدابير التالية:

#### تملك الأراضي: صندوق الأراضي

(أ) إنشاء صندوق استثماري للأراضي - داخل إطار مؤسسة مصرفية قائمة على المشاركة - لتقديم القروض وتشجيع الادخار، ولا سيما لأصحاب المشاريع الحرة الصغيرة والمتوسطة. وسوف يكون صندوق الأراضي مسؤولاً، مسؤولية رئيسية، عن شراء الأراضي بتمويل من الحكومة، كما سيعمل على إقامة سوق شفافة للأراضي وتسهيل وضع خطط جديدة لتنظيم استغلال الأراضي. وفي إطار سياسة تخصيص الأراضي، سيعطي الصندوق الأولوية لتوزيع الأراضي على المزارعين والمزارعات ممن تكون لهم جمعيات أو اتحادات معنية بهذا الشأن، وذلك مع مراعاة معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية؛

(ب) سيقوم صندوق الأراضي - ضمانا لوصول فوائده للقطاعات المعوزة - بإنشاء وحدة استشارية وإدارية خاصة للاهتمام بأمور المجتمعات والتنظيمات الريفية؛

(ج) سيقصر الصندوق في عملياته، مبدئياً، على الأراضي التالية:

١٠ الأراضي الحكومية غير المزروعة والمزارع المسجلة باسم الدولة؛

- ٢٢' الأراضي الحكومية التي سلّمت بصورة غير قانونية في المناطق التي كانت مستعمرة - وخاصة في بيتين ولافرانخا ترانسفيرسال دل نورته - التي تعهدت الحكومة باستردادها بالقانون؛
- ٢٣' الأراضي التي تم شراؤها بأموال خصصتها الحكومة للصندوق الوطني للأراضي والصندوق الوطني للسلم لشرائها؛
- ٢٤' الأراضي التي تم شراؤها من هبات مقدمة من حكومات صديقة ومن منظمات غير حكومية دولية؛
- ٢٥' الأراضي التي تم شراؤها من قروض مقدمة من مؤسسات تمويل دولية؛
- ٢٦' الأراضي البور المستولى عليها بنزع الملكية بموجب المادة ٤٠ من الدستور؛
- ٢٧' الأراضي التي تم شراؤها من عائدات بيع الأراضي الزائدة - التي تم تحديدها بمقارنة الأبعاد الفعلية للأمالك الخاصة بالأبعاد المسجلة في إدارة تسجيل الأملاك العقارية - والتي تؤول للدول؛
- ٢٨' الأراضي التي يجوز للدولة شراؤها عملاً بأحكام المادة ٤٠ من المرسوم رقم ١٥٥١ فيما يتعلق بمناطق التنمية الزراعية؛
- ٢٩' الأراضي التي يجوز للدولة شراؤها لأي غرض كان؛
- ٣٠' الأراضي الموهوبة من أي نوع كانت؛

(د) وسوف تعمل الحكومة على سن قانون ينظم جميع أنشطة صندوق الأراضي. وسوف يحدد ذلك القانون أموراً منها أهداف ووظائف وآليات تمويل وشراء وتخصيص الأراضي، فضلاً عن نوع الأراضي والغرض منها. وبحلول عام ١٩٩٩، سيتم تقييم مدى تحقق أهداف تخصيص الأراضي، مع العمل، عند اللزوم، على تعديل سير عمل برنامج تخصيص الأراضي.

#### تملك الأراضي: آليات التمويل

(هـ) إقامة كافة الآليات الممكنة اللازمة لإقامة سوق نشطة للأراضي تمكن المزارعين - ممن لا يمتلكون أراضٍ أو يمتلكون حيازات غير كافية من الأراضي - من شراء أراضٍ عن طريق معاملات طويلة الأجل، بأسعار فائدة تجارية أو مخفضة، وبمقدم مالي ضئيل أو بدون مقدم مالي على الإطلاق. ومن جهة

أخرى، يُبادر إلى إصدار أوراق مالية مضمونة من الدولة لتغطية سداد أقساط ثمن الأراضي، يكون عاؤها جذابا للمستثمرين من القطاع الخاص، ولا سيما مؤسسات التمويل؛

#### استغلال الموارد الطبيعية

(و) القيام، بحلول عام ١٩٩٩، بتخصيص ١٠٠ ٠٠٠ هكتار، ضمن أراضي الاستغلال المتعدد، لصغار وأواسط المزارعين المتضامنين بشكل قانوني، وذلك بغرض الاستغلال المستدام للغابات، واستغلال المناطق المحمية، والسياحة الإيكولوجية، وحماية مصادر المياه، وغير ذلك من الأنشطة التي تراعي احتمال الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية لتلك المناطق؛

(ز) تشجيع ودعم مشاركة القطاع الخاص والتنظيمات الشعبية في مشاريع تنظيم استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وحمايتها، وذلك عن طريق توفير الحوافز، أو الإعانات المالية المباشرة، أو آليات التمويل بشروط تساهلية، وذلك بالنظر إلى العائدات غير النقدية التي ستجلبها هذه المشاريع على المجتمع بأسره. وبالنظر إلى المنفعة التي ستعم على المجتمع الدولي من وراء التنظيم المستدام لاستغلال وحماية ثروة البلد من غابات ونباتات وحيوانات، ستعمل الحكومة، بصورة نشطة، على تعزيز التعاون الدولي في هذا المسعى؛

#### الاستفادة من المشاريع الإنتاجية الأخرى

(ح) إعداد مشاريع إنتاجية مستدامة، ولا سيما تلك الموجهة نحو زيادة الإنتاجية والمنتجات في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والغابات وصيد الأسماك في المناطق الفقيرة من البلد. وبحلول الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، سيكفل في المناطق الأشد فقرا، بصفة خاصة، تنفيذ برنامج استثماري للقطاع العام المختص بالزراعة والثروة الحيوانية في الشبكات الإنتاجية المتصلة بالزراعة والتشجير ومصائد الأسماك بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ مليون كتزال؛

(ط) التشجيع على الاضطلاع ببرنامج لإدارة الموارد الطبيعية المتجددة يحفز الإنتاج الحرجي والإنتاج الزراعي الحرجي المستدام، فضلا عن مشاريع للصناعات التقليدية والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تضيف قيمة إضافية على منتجات الغابات؛

(ي) تعزيز الفرص الإنتاجية المتصلة بعمليات التجهيز الزراعية الصناعية والتجارة والخدمات والصناعات التقليدية والسياحة، وضمن أمور أخرى السعي نحو إيجاد فرص للعمالة وتوفير دخل عادل للجميع؛

(ك) التشجيع على الاضطلاع ببرنامج لتنمية السياحة الإيكولوجية بمشاركة واسعة النطاق من المجتمعات المحلية التي ينبغي زيادة قدراتها على النحو الواجب.

### جيم - هيكل المعونة

٣٥ - إن الهيكل الزراعي الأكثر كفاءة وعدلا، علاوة على توفير أكثر أنواع الاستفادة انصافا من الموارد الإنتاجية، يستلزم تنمية هيكل للمعونة يسمح للفلاحين بالاستفادة على نحو متزايد من تسهيلات التجارة والمعلومات والتكنولوجيا والتدريب والائتمان. وبالإضافة إلى التعهدات بالاستثمار الاجتماعي، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والعمل، المنصوص عليها في الفصل المتعلق بالتنمية الاجتماعية، تتعهد الحكومة بما يلي:

#### البنية الأساسية الضرورية

(أ) توجيه الاستثمار العام لإيجاد إطار يحفز الاستثمار الخاص نحو تحسين البنية الأساسية من أجل الإنتاج المستدام والتجارة، لا سيما في المناطق التي تعاني من الفقر والفقر المدقع؛

(ب) وضع برنامج استثماري من أجل التنمية الريفية مع التركيز على البنية الأساسية الضرورية (الطرق، الطرق الريفية، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه، الصرف الصحي) والمشاريع الإنتاجية، بمبلغ ٣٠٠ مليون كتزال سنويا للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛

#### الائتمان والخدمات المالية

(ج) الشروع في وقت متأخر من عام ١٩٩٧ في عمليات صندوق للأراضي، وفي نفس الوقت تهيئة الظروف التي تسمح لصغار وأواسط المزارعين بالاستفادة من الموارد الائتمانية، كأفراد أو بصورة جماعية، وبطريقة مستدامة ماليا. وسيؤدي هذا بصفة خاصة وبمعاونة قطاع الشركات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، إلى تهيئة ظروف مواتية لدعم الوكالات المحلية للدخار والائتمان، مثل الجمعيات والتعاونيات وغيرها، مما يسمح بتوجيه الائتمان وتقديم الخدمات المالية إلى صغار وأواسط المزارعين بكفاءة وبشكل يناسب الاحتياجات والظروف المحلية؛

#### التدريب والمساعدة التقنية

(د) تعزيز برامج التدريب وإضفاء الطابع اللامركزي عليها وتوسيع نطاق تغطيتها، ولا سيما تلك الموجهة نحو تحسين التدريب على إدارة الشركات على مختلف المستويات في المناطق الريفية، مع إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للاستعانة بها في هذا العمل؛

(هـ) استحداث برامج للمساعدة التقنية والتدريب من أجل العمل، تزيد من مهارة وتنوع وإنتاجية اليد العاملة في المناطق الريفية؛

المعلومات

(و) وضع نظام لجمع وتنظيم ونشر المعلومات المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية والغابات والصناعات الزراعية ومصائد الأسماك، مما يتيح لصغار المنتجين تلقي المعلومات من أجل اتخاذ القرار في مجال الزراعة والأسمدة والبذور والمحاصيل والأسعار والتسويق؛

التسويق

(ز) العمل، بغية تيسير تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها وزيادة فرص العمالة الريفية، على إقامة نظام لمراكز التجميع والمناطق الحرة؛

## دال - التنظيم الانتاجي للسكان في المناطق الريفية

٣٦ - إن تنظيم السكان في المناطق الريفية عامل حاسم كي يتولى سكان الريف حقا أمر تنميتهم الذاتية. ومع التسليم بالدور الرئيسي الذي تقوم به الشركات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر وإيجاد فرص العمالة الريفية والتشجيع على استخدام الأراضي بمزيد من الكفاءة، فمن الضروري التشجيع على إيجاد تنظيم أكثر كفاءة لصغار المنتجين كي يمكنهم بصفة خاصة الاستفادة من هيكل المعونة المبين في الفقرة ٣٥. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) تقديم الدعم للشركات الزراعية والريفية الصغيرة والمتوسطة بما يدعم مختلف أشكال تنظيمها، مثل الشركات الزراعية التضامنية والتعاونيات واتحادات المزارعين والشركات المختلطة والشركات التي يديرها أصحابها والشركات الأسرية؛

(ب) مواجهة مشكلة الحيازات الصغيرة عن طريق:

١٠٠٠ اتباع سياسة دعم ثابتة ومستمرة تجاه أصحاب الحيازات الصغيرة حتى يمكنهم تكوين شركات زراعية صغيرة، وعن طريق الاستفادة من التدريب والتكنولوجيا والائتمان وغيرها من المساهمات؛

١٠٠١ التشجيع، إذا ما رغب أصحاب الحيازات الصغيرة في ذلك، على تجميع قطع الأراضي في الحالات التي تحول فيها إلى شركات صغيرة بحيث يتعذر تجزئة أحجام الأملاك؛

## هاء - الإطار القضائي والضمان القانوني

٣٧ - غواتيمالا في حاجة إلى اصلاح للإطار القضائي للأراضي الزراعية وإلى تطوير مؤسسي في المناطق الريفية يتيح وضع حد لانعدام الحماية وعمليات نزع الملكية التي أثرت على المزارعين، ولا سيما السكان



الأصليون؛ ويسمح بإدماج المزارعين من السكان في الاقتصاد الوطني تماما، وينظم استخدام الأراضي بكفاءة وبصورة مستدامة بيئيا وفقا لاحتياجات التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية ومع مراعاة أحكام الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، في جميع الأحوال، تتعهد الحكومة بما يلي:

#### الإصلاح القانوني

(أ) التشجيع على إجراء إصلاح قانوني ينشئ إطارا قضائيا مكنولا وبسيطا وميسورا أمام جميع السكان فيما يتعلق بحيازة الأراضي. وينبغي لهذا الإصلاح أن يبسط إجراءات سندات الملكية وتسجيل حقوق الملكية وغيرها من الحقوق الفعلية فضلا عن تبسيط الإجراءات والشكليات الإدارية والقضائية؛

(ب) التشجيع على إنشاء اختصاص زراعي بيئي داخل النظام القضائي عن طريق إصدار برلمان الجمهورية للقانون المناظر؛

(ج) التشجيع على إجراء تنقيح وتعديل للتشريع المتعلق بالأراضي البور بحيث يمثل للمنصوص عليه في الدستور، وفرض ضوابط على عدم الاستغلال الكامل للأراضي وعلى استغلالها بما لا يتفق مع الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وحفظ البيئة، بما في ذلك وضع الحوافز والجزاءات؛

(د) حماية الأراضي المشاع وأراضي البلديات، ولا سيما عن طريق التحديد الدقيق والمفصل للحالات التي يمكن فيها التصرف في تلك الأراضي أو تسليم سند ملكية لأفراد بعينهم؛

(هـ) القيام، فيما يتعلق بالأراضي المشاع، بوضع قواعد مشاركة المجتمعات المحلية لضمان اتخاذها هي القرارات المتصلة بأراضيها؛

#### التسوية السريعة للمنازعات المتعلقة بالأراضي

(و) وضع وتطبيق إجراءات قضائية أو غير قضائية سريعة من أجل فض النزاعات المتعلقة بالأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية (ولا سيما بالاتفاق المباشر والتوفيق) مع مراعاة التعهدات الواردة في الاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، والقيام، علاوة على ذلك، بوضع إجراءات تسمح بما يلي:

١٠ تحديد صيغ التعويض في حالات النزاع على الأراضي والمطالبات المتعلقة بها التي يترتب عليها نزع ملكية الأراضي من المزارعين والفلاحين والمجتمعات المحلية التي تعيش في حالات فقر مدقع وذلك لأسباب خارجة عن إرادتهم؛

'٢' رد الحق أو التعويض، حسب الحالة، للدولة أو المجالس البلدية أو المجتمعات المحلية أو الأشخاص الذين اغتصبت أراضيهم والذين ترتب على إساءة استعمال السلطة بيع أراضيهم في المزاد العلني بصورة شاذة أو لا مبرر لها؛

(ز) تنظيم سندات ملكية الأراضي لمجتمعات السكان الأصليين والمستفيدين من هيئة الإصلاح الزراعي ممن يمتلكون أراضٍ ممنوحة بصورة شرعية؛

#### بناء المؤسسات

(ح) بحلول عام ١٩٩٧، سيكون القسم التابع لرئاسة الجمهورية لتقديم المساعدة القانونية وتسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي قد بدأ عمله بتغطية وطنية، وتشمل مهامه تقديم المشورة والمساعدة القانونية إلى المزارعين والعمال الزراعيين من أجل الإحاطة تماما بحقوقهم والقيام ضمن جملة أمور بما يلي:

'١' إسداء المشورة وتقديم المساعدة القانونية إلى المزارعين والعمال الزراعيين و/أو منظماتهم عند طلبهم ذلك؛

'٢' التدخل في الخلافات المتعلقة بالأراضي بناء على طلب أحد الأطراف من أجل التوصل إلى حلول عادلة وسريعة؛

'٣' في حالة المنازعات القضائية، تقديم المشورة والمساعدة القانونية مجاناً إلى المزارعين و/أو منظماتهم، بناء على طلبهم؛

'٤' تلقي الشكاوى بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد المجتمعات المحلية والاتحادات الزراعية واتحادات المزارعين وإبلاغها إلى مكتب المحامي العام لحقوق الإنسان و/أو أية آلية أخرى وطنية أو دولية للتحقق.

#### زاي - تسجيل العقارات والأراضي

٣٨ - استناداً إلى الأحكام الواردة في الفقرة ٣٧، تتعهد الحكومة بأن تشجع على إدخال تعديلات تشريعية تتيح إنشاء نظام لتسجيل الممتلكات والأراضي يتسم باللامركزية وتعدد الأغراض والكفاءة والاستدامة المالية ويكون تطبيقه سهلاً وملزماً. وتتعهد الحكومة أيضاً بأن تشرع، في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، في عملية جمع المعلومات المساحية وإعادة تنظيم معلومات التسجيل المساحي، بادئاً بالمناطق ذات الأولوية، وخاصة من أجل تطبيق أحكام الفقرة ٣٤ المتعلقة بإمكانية الانتفاع بالأراضي وغيرها من موارد الانتاج.

## حاء - حماية العمال

٣٩ - تتعهد الحكومة بتشجيع تحسين مشاركة العمال الريفيين في الانتفاع بفوائد الزراعة وإعادة توجيه علاقات العمل في الريف. وستركز بصورة خاصة على تطبيق سياسة العمل المحددة في الفصل ذي الصلة من هذا الاتفاق على عمال الريف. ومن مقتضيات العدالة الاجتماعية أن تكون هناك سياسة للحماية الفعالة للعمال مقرونةً بسياسة لتدريبهم. وهي ضرورية أيضاً لمكافحة الفقر في الريف وتشجيع التحول الزراعي نحو استخدام أكفأ للموارد الطبيعية والبشرية. ولذلك، تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) كفالة الأعمال الفعال لقوانين العمل في المناطق الريفية؛

(ب) إيلاء اهتمام للممارسات الاستغلالية التي ترتكب بحق عمال الريف المهاجرين ومستوطني الأراضي الشباب وعمال اليومية في ظروف يسود فيها التعاقد عن طريق وسطاء وتتسم بضالة الأجور وبدفع هذه الأجور عينا وفي صورة أوزان ومكاييل. وتتعهد الحكومة بتوقيع جزاءات إدارية وأو عقابية على المخالفين؛

(ج) تعزيز تحسين تدابير الاعتراف بالشخصية القانونية للتنظيمات الريفية، بهدف الإسراع بهذا الاعتراف وتبسيطه، على أن تطبق في ذلك أحكام الاتفاقية ١٤١ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بتنظيمات عمال الريف، لعام ١٩٧٥.

## طاء - حماية البيئة

٤٠ - إن الموارد الطبيعية لغواتيمالا هي ثروة قيمة للبلد وللإنسانية، كما أن لها قيمة ثقافية وروحية أساسية للسكان الأصليين. ولدى البلد رصيد من التنوع البيولوجي والحرجي تهدد إساءة استغلاله توافر الظروف البشرية الكفيلة بتيسير التنمية المستدامة. والتنمية المستدامة تفهم على أنها عملية تغيير حياة الإنسان، عن طريق النمو الاقتصادي المقترن بالعدالة الاجتماعية وبأساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك التي تحافظ على التوازن الإيكولوجي. وتنطوي هذه العملية على احترام التنوع العرقي والثقافي وتكثف ارتفاع مستوى معيشة الأجيال المقبلة.

٤١ - وانطلاقاً من ذلك، وتمشياً مع مبادئ تحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة، تؤكد الحكومة على الالتزامات التالية:

(أ) تطويع المناهج الدراسية وبرامج التدريب والمساعدة التقنية لمقتضيات الاستدامة البيئية؛

(ب) إعطاء أولوية للصحة البيئية في السياسة الصحية؛

(ج) صياغة سياسات تنظيم استغلال الأراضي، وخاصة التخطيط العمراني، بما يتمشى مع حماية البيئة؛

(د) تشجيع برامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والموجدة لفرص العمل.

#### ياء - الموارد

٤٢ - لتمويل التدابير المذكورة أعلاه، وبالنظر إلى أولوية تحديث الزراعة والتنمية الريفية، تتعهد الحكومة بزيادة موارد الدولة المخصصة لهذا الغرض عن طريق سبل منها، على وجه الخصوص، ما يلي:

#### ضريبة الأراضي

(أ) العمل على أن يجرى بحلول عام ١٩٩٧ وضع التشريعات والآليات لفرض ضريبة أراض، بالتشاور مع المجالس البلدية، في المناطق الريفية التي يسهل على هذه المجالس تحصيل الضرائب منها. وستسهم هذه الضريبة، التي ستعفى منها الأراضي الصغيرة المساحة، في ردع وضع اليد على الأراضي البور وعدم الاستغلال الكامل للأراضي. ولن تؤدي هذه الآليات في مجموعها إلى تشجيع إزالة الغابات من الأراضي المزروعة بها؛

#### ضريبة الأراضي البور

(ب) وضع جدول جديد للضرائب السنوية المفروضة على الأراضي البور، تزداد فيه بدرجة كبيرة الضرائب المفروضة على الأراضي البور و/أو الأراضي غير المستغلة بالكامل عندما تكون مملوكة ملكية خاصة.

#### رابعا - تحديث الإدارة العامة والسياسة المالية

#### ألف - تحديث الإدارة العامة

٤٣ - ينبغي أن تتحول الإدارة العامة إلى أداة فعالة في خدمة سياسات التنمية. وتحقيقا لذلك، تتعهد الحكومة بما يلي:

#### تحقيق اللامركزية وعدم التركيز

(أ) زيادة لامركزية السلطات والمسؤوليات والموارد وعدم تركيزها، كما هو الحال حاليا، في يد الحكومة المركزية، وذلك بهدف تحديث الإدارة الحكومية وإكسابها فعالية وسرعة. وينبغي أن يكتل الأخذ باللامركزية نقل سلطة اتخاذ القرار والموارد الكافية إلى الصعد الملائمة (الصعيد المحلي وصعيد البلديات والمحافظات والأقاليم) من أجل التلبية الفعالة لمطالب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التفاعل الوثيق بين الأجهزة الحكومية والسكان. وهذا يقتضي ما يلي:

١١' التشجيع على تعديل قانون الجهاز التنفيذي وقانون حكم وإدارة محافظات الجمهورية، ولا سيما المرسوم رقم ٥٨٦ لعام ١٩٦٥، بغية إتاحة تبسيط الإدارة الحكومية ولا مركزيتها وعدم تركيزها؛

١٢' التشجيع على لامركزية نظم الدعم، بما في ذلك نظام المشتريات والعقود، ونظام الموارد البشرية، ونظام المعلومات والإحصاء، ونظام الإدارة المالية؛

#### المراقبة المالية الوطنية

(ب) إصلاح الجهاز العام لمراقبة الحسابات وتعزيزه وتحديثه.

#### التأهيل المهني للموظفين العموميين والرفع من شأنهم

٤٤ - ينبغي أن يكون لدى الدولة موظفون مؤهلون بما يكفل إدارة الموارد العامة بأمانة وكفاءة. وتحقيقاً لذلك، يلزم القيام بما يلي:

(أ) إنشاء مهنة الخدمة المدنية؛

(ب) اتخاذ التدابير القانونية والإدارية الكفيلة بضمان الإعمال الفعال لقانون الاستقامة والوفاء بالمسؤوليات؛

(ج) تشجيع المعاقبة على الفساد وسوء إدارة الموارد العامة.

#### باء - السياسة المالية

٤٥ - السياسة المالية (الإيرادات والمصروفات) هي الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في الوفاء بالتزاماتها الدستورية، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، التي تعتبر أساسية في تحقيق الصالح العام. كما تشكل السياسة المالية عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة لغواتيمالا، التي تعاني من انخفاض مستويات التعليم والصحة والأمن الحضري ونقص الهياكل الأساسية وغير ذلك من الجوانب التي تعوق زيادة إنتاجية العمل وقدرة الاقتصاد الغواتيمالي على المنافسة.

#### السياسة المتعلقة بالميزانية

٤٦ - ينبغي أن تلبى السياسة المتعلقة بالميزانية الحاجة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية مستقرة، وهو ما يقتضي وضع سياسة للإنفاق العام تحكمها المبادئ الأساسية التالية:

(أ) إعطاء أولوية للإنفاق على الأغراض الاجتماعية، وتمويل تقديم الخدمات العامة والبنية الأساسية اللازمة لدعم الانتاج والتسويق؛

(ب) إعطاء أولوية للاستثمار الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، وللتنمية الريفية، ولتشجيع توفير فرص العمل، وللوفاء بالتزامات المتعهد بها في اتفاقات السلم. وينبغي أن تخصص في الميزانية موارد كافية لتعزيز الأجهزة والمؤسسات التي تكفل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

(ج) تنفيذ الميزانية بكفاءة، مع التركيز على تحقيق لامركزيتها وعدم تركيزها والمراقبة المالية لها.

#### السياسة الضريبية

٤٧ - ينبغي أن تتخذ السياسة الضريبية شكلا يتيح جمع الموارد الضرورية لقيام الدولة بمهامها، بما في ذلك الأموال اللازمة لتوطيد دعائم السلم، في إطار نظام ضريبي تحكمه المبادئ الأساسية التالية:

(أ) أن يكون نظاما عادلا ومنصفا وذا طابع تدرجي في عمومته، وفقا للمبدأ الدستوري المتمثل في القدرة على الدفع؛

(ب) أن يكون شاملا للجميع وملزما؛

(ج) أن يشجع على الادخار والاستثمار.

٤٨ - كذلك ينبغي للدولة أن تكفل الكفاءة والشفافية في تحصيل الضرائب والإدارة المالية، بغية تعزيز ثقة دافعي الضرائب في الإدارة الحكومية والقضاء على التهرب والغش الضريبيين.

#### هدف تحصيل الضرائب

٤٩ - تتعهد الحكومة، مراعاة منها لضرورة زيادة إيرادات الدولة لكي يتسنى لها القيام بالمهام العاجلة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وبناء دعائم السلم، بأن تزيد الضرائب، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، قبل حلول عام ٢٠٠٠، بما لا يقل عن ٥٠ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٥.

#### الالتزام الضريبي

٥٠ - من أجل المضي قدما نحو نظام ضريبي عادل ومنصف، تتعهد الحكومة بالتصدي لأخطر عامل من العوامل المؤدية إلى غياب العدالة والإنصاف في المجال الضريبي، ألا وهو التهرب والغش الضريبيين، وخاصة عندما يتصل الأمر بكبار دافعي الضرائب. وبغية القضاء على الامتيازات والمخالفات وعلى ظاهرة التهرب والغش في المجال الضريبي، فضلا عن تطبيق نظام ضريبي تدرجي في عمومته، تتعهد الحكومة بما يلي:

### التشريعات

(أ) العمل على تعديل قانون الضرائب بحيث يُنص فيه على تشديد العقوبة على التهرب والتحايل والغش الضريبي، على أن يتساوى في ذلك دافعو الضرائب والموظفون المسؤولون عن الإدارة الضريبية؛

(ب) العمل على تعديل تشريعات الضرائب من أجل إلغاء الأحكام التي تيسر التهرب الضريبي؛

(ج) تقييم الإعفاءات الضريبية وفرض ضوابط صارمة عليها بغية القضاء على المخالفات؛

### تعزيز الإدارة الضريبية

(د) تعزيز الآليات المتبعة حالياً في المراقبة الضريبية وتحصيل الضرائب - كآلية الضحض والمراقبة المزدوجة، ورقم الهوية الضريبية، ورد المبالغ الزائدة عن الضرائب المستحقة - فيما يتعلق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة؛

(هـ) تبسيط عمليات الإدارة الضريبية وحوسبتها؛

(و) ضمان الاستخدام السريع والصحيح للمبالغ الزائدة عن الضرائب المستحقة أو ردها، وتوقيع عقوبات مشددة بمن لا يقومون برد ضريبة القيمة المضافة إلى خزانة الدولة؛

(ز) وضع برنامج خاص موجه إلى كبار دافعي الضرائب بهدف كفالة وفائهم على النحو الواجب بالتزاماتهم الضريبية؛

(ح) تشغيل مؤسسات إدارية تتولى خصصياً برامج تحصيل الضرائب ومراقبة ميزانية الإيرادات وتطبيق القوانين الضريبية ذات الصلة؛

(ط) تعزيز قدرة المجالس البلدية على القيام بمهامها في جمع الموارد؛

### المشاركة

(ي) تيسير مساهمة شبكة مجالس التنمية الحضرية والريفية في تحديد ومتابعة السياسة المالية، في إطار مهمتها المتمثلة في صياغة سياسات التنمية؛

### التربية الوطنية

(ك) استمرار العمل، في البرامج التعليمية، على التوعية بالالتزامات الضريبية واحترامها والوفاء بها باعتبارها جزءاً من مقومات التعايش الديمقراطي.

تنفيذ السياسة المالية

٥١ - إن عدم الوفاء بالالتزامات الضريبية يحرم البلد من الموارد الضرورية للتصدي لأوجه التأخر الاجتماعي التي تؤثر على المجتمع الغواتيمالي. وتتعهد الحكومة بتوقيع عقوبات رادعة بكل من يعمد، بأساليب مختلفة، إلى غش الخزانة؛ وتتعهد كذلك بتحديث وتعزيز الإدارة المالية، فضلا عن جعل الاستثمارات الاجتماعية في مقدمة أولويات الإنفاق.

خامسا - أحكام ختامية

أولا - يشكل هذا الاتفاق جزءا من الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيء ودائم، ويدخل حيز النفاذ فور توقيع الاتفاق المذكور.

ثانيا - تبدأ الحكومة فورا - موجهة عنايتها إلى كفالة تلبية هذا الاتفاق لمصالح الغواتيماليين - إجراءات وضع البرامج والخطط التي تتيح الوفاء بالالتزامات الاستثمارية الواردة فيه.

ثالثا - عملا بالاتفاق الإطارى، يُطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتحقق من التقيد بهذا الاتفاق.

رابعا - يُلتمس تعاون وسائط الإعلام ومراكز التعليم والتثقيف في التعريف بهذا الاتفاق على أوسع نطاق ممكن.

مدينة مكسيكو، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦

عن حكومة جمهورية غواتيمالا

راكيل سيلايا روساليس

غوستافو بوراس كاستيخون

ريتشارد آيتكينهيد كاستيو

اللواء أوتو بيريس مولينا



عن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي  
القيادة العامة

القائد رولاندو موران

القائد بابلو مونسانتو

كارلوس غونزاليس

القائد غاسبار إيلوم

عن الأمم المتحدة

مارك غولدينغ  
الأمين العام المساعد

جون أرنو  
المنسق

-----